(٩)
سوق العمل.. والفصل بين السلطات

وكلما تتأكد الفكرة التى سبق ذكرها وهى فكرة الارتقاء بمستويات الأداء من سطح سلم الوظائف إلى قمته فى ظل الاقتصاد القومى بكل قطاعاته السلعية والخدمية.. الحكومية وغير الحكومية لابد من الفصل بين السلطات المسئولة عن الأعداد البشرية التى يموج بها سوق العمل.. بلا إنتاج يتكافأ مع ضخامة تلك الأعداد.

والسلطات التى نعنيها هنا هى تلك المسئولة عن:

(أ) التدريب والتعليم أى وسائل التكوين Formation

(ب) الامتحان ومنح الشهادة Certification

(جـ) الاعتراف بالشهادة Accreditation

(د) الترخيص بمزاولة المهنة Licensing

فالتدريب – كما قلنا – لابد – أن يتم أثناء العمل لكل المرءوسين بواسطة رؤسائهم المباشرين فى كل مستوى على حدة.

أما الامتحان فسوف يتم بناء على المواصفات والترتيبات التى نرى كما ذكرنا أعلاه أن يقوم بها الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

ويتم الاعتراف بالشهادة من جانب جهاز أخر.

ثم يأتى بعد ذلك دور الترخيص لمزاولة المهنة.. وهذه مسئولية يجب أن يستقل بها جهاز آخر من جانب النقابات المهنية طبقًا لمواصفات معلنة سلفا للمدرب والمتدرب، المتحن والممتحن بكسر الحاء وفتحها على التوالى، وبذلك نضمن الارتقاء بمستويات الأداء.

وعنى ذكر التدريب.. فإن ما قلناه فيما يتعلق بالوظائف الحكومية ينطبق بدوره وبحذافيره على الأعمال الصناعية إلا أن جهة الاختصاص فى تقنين نتائج هذا التدريب لن تكون فى هذه الحالة هى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بل يمكن أن تكون مثلا الهيئة المسئولة عن التدريب المهنى.. هذه الهيئة هى التى سوف تتولى وضع المواصفات المطلوبة لكل مهنى بالشكل الذى يحقق اكتسابها بواسطة المتدربين.

أما المتدربون على هذه المهن، فلابد أن يكون شأنهم شأن المتدربين على الوظائف الحكومية.. بحيث يتم التدريب هنا أيضا أثناء العمل ومن خلال الممارسة لكل الراغبين فى اكتساب حرفة معينة وبواسطة الرئيس المباشر.

وكما طالبنا أن يتم التدريب على الوظائف الحكومية داخل دواوين لحكومة.. فإننا نطالب بأن يتم التدريب على المهن والحرف داخل الورش.. وليس فى مراكز التدريب الحكومية وذلك فى مجال

الإصلاحات والصيانة.. وداخل المصانع وليس فى مراكز التدريب الحكومية وذلك فى أمور التصنيع عموما.

أما المهام التى يجب أن تتولاها هيئة التدريب فهى أن تصدر قائمة بالورش الصناعية المعترف بها تدريبيا مع وضع نظام التدريب بالنقط يتمكن المتدرب بعد تجميعها من التقدم لامتحان رسمى تنظمه الهيئة وتسلك فى تنظيمه نفس ما وضعناه لتنظيم امتحانات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ومنح شهادات اجتياز امتحانات هذا التدريب والاعتراف بها.. الخ.

ونحن بذلك نريد للحكومة ألاّ تتزاحم على أداء وظائف يمكن أن يؤديها غيرها وبكفاءة أكثر. فإن من المشاكل الأساسية فى مصر أن الحكومة متواجدة حيث كان يمكن أن تغيب.. وأنها غائبة حيث كان يتعين أن تتواجد. فهناك قطاعات يمكن للحكومة أن تتعفف عن أدائها وتتحاشاها نهائيا لأن هناك جهات بديلة تستطيع أداءها.. بينما أن هناك قطاعات أخرى لا يمكن أن يكون للحكومة فيها أى بديل.

والفيصل فى تحاشى هذا القطاع أو اقتحامه بواسطة الحكومة هو تحقيق أرقى مستويات الأداء وضبط سير العمل وزيادة الإنتاج.. فليس المقصود أن تنسحب الحكومة من كل شىء أو أن تنغمس فى كل شىء. كما أنه ليس المقصود أن تنسحب الحكومة من قطاع

الإنتاج السلعى كما قد يتصور البعض أو أن تنغمس الحكومة فى قطاعات الخدمات كما قد يتصور نفس هذا البعض.

ولكن المقصود أن يتم هذا الانغماس أو ذاك الانسحاب فى ضوء الجدوى المطلقة والجودة المطلقة والجدية المطلقة.

جدوى وجود الحكومة فى هذه المشاريع.

وجودة وجود الحكومة فى هذه المشاريع.

وجدية وجود الحكومة فى هذه المشاريع.

ولقد تتعالى الصيحات مثلا بضرورة انسحاب الحكومة من قطاع السياحة بأسره وأن انغماس الحكومة فى هذا القطاع لا يحقق الجودة.. ولا الجدية ومن ثم فليس من ورائه أى جدوى. ومن ثم ينادون بضرورة إلغاء وزارة السياحة.. والاكتفاء بأن يكون للسياحة مصلحة - كما كانت قديمًا - ملحقة بوزارة خصوصا وأن جهود السياحة التى تقوم بها الوزارة وأكثر منها يمكن أن تقوم به شركات السياحة المتخصصة جدا سواء كانت هذه الشركات.. داخل مصر أو خارج مصر.. مصرية كانت أو أجنبية فهى فى كل هذه الحالات قادرة على القيام بهذه المهمة بجدارة ثم ما يتبقى بعد ذلك من أعمال وزارة السياحة فإنه يمكن إسنادها إلى مصلحة السياحة المقترحة.

بينما أن هناك قطاعات وأنشطة أخرى لابد أن تزداد فيها الجرعات الحكومية بحيث تهيمن الحكومة عليها هيمنة كاملة

كالأمن والنظافة والصحة وكذلك العدالة التى تتراكم القضايا عندها وتظل المنازعات مستمرة بين المتخاصمين داخل دور القضاء بمستوياته المختلفة بما لا يدع مجالا أمام القضاة عند النظر فى هذه القضايا إلا تأجيلها جلسة وراء جلسة وراء أخرى.

ويااليت الحكومة تبدأ - يوما ما - بمراجعة الخريطة الإنتاجية لهذا البلد بحيث تنأى بنفسها عن مزاحمة من هم أقدر منها على تحقيق الإنتاج المنشود.. ولا مانع من أن يكون للحكومة الرأى النهائى فى تحديد نوعية هذا الإنتاج المنشود الذى يمكن تسويقه بسعر مجزٍ للمنتج يغطى تكاليفه ويزيد وبسعر عادل للمستهلك يتناسب مع مستوى دخله كما يمكن للحكومة أن تحدد للمنتجين جداول زمنية تضمن بها توافر الإنتاج فى مواعيد تسويقه وتصديره إبراء للتعهد المتعاقد عليه للتوريد بين طرفى التعاقد.

لابد إذن أن تراجع الحكومة دورها فى التدريب.. وأن تعيد النظر فى موضوع مركزية التدريب.. ذلك لأن هناك طاقات وإمكانات تدريبية كائنة - ولكنها ضائعة - فى المجتمع لا تدخل فى نطاق الأجهزة المركزية للتدريب المهنى.. والحرفى.. والإدارى.. ذكرنا منها الورش والمصانع دون استثناء حتى للورش الصغيرة التى يستطيع المتدرب فيها أن يتلقى أساسيات الصبينة والتلمذة.. وتستطيع أن تعتمد عليها أجهزة الإنتاج فى الحصول على بعض

احتياجاتها من الأيدى العاملة دون تكلفة تذكر.. أو على الأقل بتكلفة أقل بكثير مما تتكلفه أجهزة التدريب المركزى.

خصوصا وأن أجهزة التدريب المركزية لا تُعْنى إلا باحتياجات القطاع المنظم دون اعتبار للقطاعات غير المنظمة وفى مقدمتها القطاع العائلى العتيد الواعد. فليس أمام أجهزة التدريب المركزية وسيلة لمعرفة احتياجات هذه القطاعات غير المنظمة.. ومن ثم فإن الفجوة بين العرض والطلب لهذه القطاعات غير المنظمة سوف تظل قائمة ومستمرة ومتمددة.

يضاف إلى ذلك أن مركزية التدريب عموما - أو عن طريق الحكومة بالذات - ترتبط بطبيعتها بحبس حجم معين من الاستثمارات فى عدد من الأجهزة والآلات التى تعتبر بطبيعتها أيضا غالية الثمن أى مكلفة لميزانية الحكومة فى الوقت الذى تستطيع بعض الورش أن تتحملها دون أن تتأثر ربحية هذه الورش (الكبيرة أو حتى الصغيرة).

وانشغال الدولة بما لا يعنيها.. وتواجد الحكومة حيث كان يمكن أن تغيب.. يحتم عليها - فى مجال التدريب مثلا - أن تخصص استثمارات متزايدة لملاحقة التطور الذى يطرأ على الأجهزة والآلات التى تستخدم فى التدريب مما يقتضى تغييرها بين الحين والحين لكى يتم التدريب بالاستعانة بأحدث الأجهزة والمعدات اللازمة لهذا التدريب.

وتستطيع الحكومة أن تتحلل من كثير من مسئولياتها إذا هى أسندت بعض هذه المهام لجهات تحسن القيام بها فمثلا يمكن أن يتم التدريب الإدارى فى مواقع العمل وبواسطة السادة الرؤساء أنفسهم -- كما سبق أن ذكرنا - ويمكن أن يتم التدريب الحرفى فى مواقع العمل فى الورش والمصانع.. ثم يتقدمون جميعا بعد ذلك إلى الامتحان عند جهات رسمية معترف بها تحددها الحكومة.. وهذا للحكومة عمل مشروع تماما كما يستعد طلاب الثانوية العامة الأجنبية للامتحان من منازلهم وكما يستعد الراغبون (أيضا فى منازلهم) للتقدم إلى مسابقات وزارة الخارجية لكى يصبحوا دبلوماسيين دون تضييع الوقت فى التدريب والتعليم داخل الفصول.. وبذلك يسقط النظام المركزى للتدريب.. ليحل محله نظام مركزى للامتحانات للاطمئنان إلى سلامة التدريب.. ثم يأتى بعد نظام الامتحانات.. الاهتمام بنظام الترخيص لمزاولة المهنة.. ونظام الالتحاق بشتى الأعمال الحكومية وغير الحكومية.

ولكن الحكومة وهى تتحلل من كثير من مسئولياتها التى تكون بالضرورة قد اغتصبتها من قطاعات نشيطة.. لا يعنى أن الحكومة سوف تقف موقف المتفرج من كل شىء إذ أن الواقع أن الحكومة فى الدول المتخلفة تظل بالضرورة هى القطاع القائد للتنمية حتى لو كان النشاط الاقتصادى كله فى يد القطاع الخاص.

وكيف لا.. والحكومة بمفهوم المخالفة هى الوحيـدة القـادرة علـى عرقلة مسيرة التنمية بمجرد إصدار القوانين الكفيلة بذلك.. بل يكفى أن نعلم أن الحكومة المصرية كانت تنتج قانونا كل ٤٨ ساعة فنعلم بذلك أن هذا كفيل بتعطيل جهود كثيرة وعرقلة التنمية والإنتاج فـى كل من القطاعين العام والخاص.

هنـاك إذن ضـرورة للتقشـف - تقشـف الحكومـة - فـى إصـدار القوانين.

نبذة عن المؤلف

الدكتور عبد المجيد فراج

- عميد معهد الإحصاء بجامعة القاهرة (سابقا) وأستاذ غير متفرغ لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة (حاليا).
- عمل مستشارا لعدد من المنظمات والهيئات بالداخل والخارج كأجهزة التخطيط ومعاهدة فى مصر والدول العربية ورئاسة مجلس الوزراء فى مصر ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومنظمة العمل الدولية ومعهدها بسويسرا ومنظمة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولى.
- شارك بأبحاثه العلمية فى عدد من المؤتمرات العربية والأفريقية والدولية وتم انتخابه فى مجالس إدارة بعض الجمعيات العلمية الدولية ومكاتبها التنفيذية ولجانها الفنية.
- حاصل على وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى.
- حائز على جائزة السكان عن عام ١٩٩٥.

- حائز على جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية عـن عـام ١٩٩٧.
- من مواليد مدينة ملوى محافظة المنيا عام ١٩٢٨.

العدد القادم	الثقافة العلمية د. سمير حنا صادق